



الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2609
30 September 1985

ARABIC



مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة بعد
الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٦/٠٠

<u>الرئيس :</u>	سير جون طومسون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
<u>الأعضاء :</u>	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد أولياندراف
	استراليا	السيد هوغ
	بوركينا فاسو	السيد باسولي
	بيرو	السيد لونا
	تايلند	السيد كاسمري
	ترينيداد وتوباغو	السيد أليني
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد أودوفينكو
	الدانمرك	السيد بيرينغ
	الصين	السيد جياهاوا هوانغ
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتافيكافا
	مصر	السيد خليل
	الهند	السيد فيرما
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد والترز

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠إقرار جدول الاعمالأقر جدول الاعمال

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الامم المتحدة (S/17497)

تقرير الامين العام المقدم عملا بقرار مجلس الامن ٥٦٨ (١٩٨٥) (S/17453)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان احيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل بوتسوانا ، يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوته الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد لغوايلا (بوتسوانا) المقعد المخصص له على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ الآن مجلس الامن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

معروض على أعضاء المجلس تقرير الامين العام المقدم عملا بقرار مجلس الامن ٥٦٨ (١٩٨٥) . التقرير وارد في الوثيقة S/17453 .

ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/17503 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من بوتسوانا ، وبوركينا فاسو ، وبيرو ، وترينيداد وتوباغو ، ومدغشقر ، ومصر ، والهند . لقد أُحطت علما بأن مشروع القرار لم يوزع بعد بجميع اللغات ، ولكن نصوص اللغات المتبقية ستكون أمام الأعضاء في أي لحظة . لذلك أرى أن نبدأ عملنا . المتكلم الأول هو ممثل بوتسوانا وأعطيه الكلمة .

السيد ليغوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، ان الصداقة التي تربط بلدينا عميقة وحقيقية ولها مغزاها الى حد ان بإمكانكم ان تعتبروا انه من المسلم به ان أشعر بالسرور البالغ اذ اراكم تتراأسون مجلس الامن في هذا الشهر المزدحم بالعمل في سنة الامم المتحدة . واننا على ثقة من ان المجلس سيرقى الى مستوى توقعاتنا تحت قيادتكم .

نود أيضا ان نهنئ سلفكم على الطريقة الماهرة التي ترأس بها مداولات المجلس في الشهر الماضي .

لقد أتينا الى مجلس الامن للقيام بمهمة أمينة بسيطة . لقد أتينا لكي نضمن ان قضيتنا ضد جنوب افريقيا الناشئة عن عدوان ذلك البلد الذي لم يسبقه استغزاز ولم يكن له ما يبرره على عاصمتنا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ سيتم متابعتها الى نهايتها المنطقية . ومطروح على المجلس التقرير المتصل بهذا الحادث المأساوي . ويؤكد هذا التقرير المقدم عملا بقرار مجلس الامن ٥٦٨ (١٩٨٥) على الاتهامات الخطيرة التي قدمها بلدى الى المجلس ضد جنوب افريقيا في الحادى والعشرين من حزيران/يونيه ١٩٨٥ . ودون زخرفة ولا مبالغة فان التقرير يغط جميع حقائق الحادث كما رأيناها في ذلك الحين وكما رأتها بعثة الامم المتحدة ولاحظتها بعد ذلك . وبعبارة أخرى ، ان التقرير ليس إلا تصويرا واضحا بسيطا لما حدث بالفعل في ليلة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ في عاصمة جمهورية بوتسوانا . والتقرير يخلو تماما من التنميق أو التغطية .

ومن الواضح تماما ان ذلك الهجوم لم يسبقه استغزاز ولم يكن له ما يبرره . فالمنازل التي هوجمت كانت تنتشر في جميع أنحاء مدينة مفتوحة ولكن الضحايا من أسر اللاجئين الذين قتلوا دون ان تطرف لقاتليهم عين وجدوا قتلى في أسرّتهم نائمين كما اوضحت علامات طلقات الرصاص في حجرات نومهم . ولم تكن أية اسرة من هذه الاسر مسلحة ومستعدة للدفاع عن نفسها كما قد يفعل المفاوير . ولكن بينما كانوا بملابس نومهم وعلى طبيعتهم قتلوا بشكل وحشي بالرصاصات وقصفوا حتى الموت بأكثر الطرق وحشية . والتقرير يؤكد هذا .

والهجوم على عاصمتنا كما يعرف هذا المجلس قد القيت تبعته على الاستخدام المزعوم من جانب بلدي لما يسمى بـ "ارهابيي المؤتمر الوطني الافريقي". وادعي ان عاصمتنا اصحت المركز العصبي للحملة المسلحة التي يشنها المؤتمر الوطني الافريقي ضد الفصل العنصرى وانها كانت منشأ بعض الاحداث التي وقعت في أماكن بعيدة في كيب تاون . وقد انكرنا هذا الادعاء الكاذب لانه كاذب في ضوء موقع عاصمتنا من الحدود مع جنوب افريقيا . ولكن ما يؤكد على براءتنا اكثر من هذا ، هو انه منذ الهجوم على عاصمتنا ازداد الموقف تدهورا في جنوب افريقيا . واعلنت حالة الطوارئ بالرغم من تدمير ما يسمى بالمركز العصبي للمؤتمر الوطني الافريقي في بوتسوانا . وهذا يثبت تماما ان مشاكل جنوب افريقيا من صنع ايديها وليست نتيجة لمؤامرة خارجية . ان قواعد المؤتمر الوطني الافريقي موجودة في سويتو ولانغا وغوغوليتو وفي جميع انحاء جنوب افريقيا وليست موجودة في العواصم الاجنبية ناهيك عن عاصمة بوتسوانا .

ومن الواضح اذن ان عاصمتنا قد هوجمت بشكل ليس له ما يبرره في ١٤ حزيران/يونيه ، ومن حقنا ان نطلب التعويض عن الخسائر التي تترتب على ذلك في الارواح والممتلكات وعن المساس الخطير بسلامة بلدنا الاقليمية وسيادته الوطنية . ان مسألة اثبات ذنب المذنب لم تكن ابدا مطروحة . فان برييتوريا ذاتها قد احتفلت بالقتل الوحشي لضحايا ١٤ حزيران/يونيه فور اقرار هذا العمل الاثيم . وبالتالي فقد اثبت ما كنا نود اثباته اذا كانت هناك حاجة الى اثبات .

وكما تشهد الفقرتان ٨٣ و ٨٤ من تقرير الامين العام فان غزو عاصمتنا في منتصف الليل قد كان محنة فظيعة لسكانها وللاجئين على حد سواء . وذلك بالاضافة الى المذبحة التي تركها في أعقابه . واذا كانت بلدنا جزيرة من السلم والهدوء كما هو معروف عنها فان هذا يجسده ، من نواح خاصة عديدة ، موقع عاصمتها القريب جدا من حافة بركان ملتهب . وليست فقط جزيرة للسلم والهدوء في الاضطراب الذي يسود الجنوب الافريقي ولكن بالاضافة الى هذا فهي مثال واضح على التناسق العرقي وبالرغم من قربها من قلعة العنصرية .

ولكن اليوم يوجد في تلك العاصمة قدر كبير من الخوف ، وكذلك فان كسرم الضيافة الذي عرفت به عاصمتنا والذي اولته للاجئين من جنوب افريقيا الذي نرتبط بها ارتباطا وثيقا بسبب الجغرافيا والتاريخ والثقافة قد انتهى . وكباب الى الحرية لضحايا الفصل العنصرى فان مدينتنا لم تتخل عن تقليدها الانساني ولكنها اضطرت لكسي تصبح اكثر تدقيقا في سخائها . ان سياستنا المتصلة باللاجئين لم تتغير ولكن لدينا جميع الاسباب ، التي تدعونا ان نخشى تكرارا لتجربة ١٤ حزيران/يونيه . اننا لن نتخلى اطلاقا عن قيامنا واحترامنا لسيادة القانون . ولكن في اضطلاعنا بالتزاماتنا الدولية صوب اللاجئين فانه لا ينبغي ولا يمكن لنا ان نترك وحدنا .

وهذا هو السبب الذي يدعونا ان نشعر بقوة بأن الهجوم الذي شهه مفاوير جنوب افريقيا على عاصمتنا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ كان تحديا خطيرا ليس فقط لبلدنا الضعيف الاعزل ولكن للمجتمع الدولي ككل . وكما يذكر تقرير الامين العام :

"ان ما يهم هو حق بلدان الملجأ في أن تُؤمّن من الهجوم أو القسر من

جانب البلدان التي تفرز اللاجئين". (S/17453 ، فقرة ٨٦)

وبالفعل فان ما يتعرض للخطر هو المبدأ الاساسي الذي تقده كل الانسانية المتمدينة ، ألا وهو حق اللجوء السياسي في سلم وأمن . ان هذا حق نؤمن ان على المجتمع الدولي التزاما بحمايته والدفاع عنه ، لانه دون هذا المبدأ ستعاني الحضارة الانسانية معاناة كبيرة .

لذلك فإننا نتوقع من المجتمع الدولي ان يساعدنا في تقوية امننا ، اذا ما كان بدوره ، يتوقع منا ان نوفر الامان للاجئين المقيمين في بلدنا . ان أمن اللاجئين يعتمد على أمن الدولة التي تستقبلهم ، والعكس غير صحيح . ونحن نعرف انه بوجود مثل هذا الجار من ناحية الجنوب ، قد لا يكون من الممكن لبلدنا ان يحظى بقدر من الامن يمكنه من منع الاعمال العدوانية مثل الاعمال التي اقترفت ضد عاصمتنا في ١٤ حزيران/يونيه . يجب ألا يظهر المجتمع الدولي وكأنه عاجز امام ما يحدث من انتهاك خطير للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يعتز بها كثيرا . وسيكون من المأساوي ان تجبر البلدان التي تتلقى اللاجئين على اغلاق حدودها في وجههم خوفا من الهجمات التي تشنها البلدان التي يخرج منها اللاجئين .

ان طلبنا للمساعدة ، كما يوضح التقرير ، متواضع ، أيّا كان المقياس المستخدم ، وذلك في ضوء الحجم الهائل لمشكلة الامن التي نواجهها في المنطقة التي مزقتها النزاعات ، أي الجنوب الافريقي . إن طلبنا معقول للغاية لانه ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار ان بلدنا لم يكن لديه أية رغبة ولو بسيطة في انشاء مراكز للاجئين مثل مستوطنة دوكوني الواقعة في وسط البرية ما لم يكن هناك لاجئون ينبغي عليه رعايتهم . ان توفير الامن ، والخدمات الاخرى لمستوطنة دوكوني يكلفنا قدرا كبيرا من المال ومن القوى البشرية وليس لدينا المال ولا القوى البشرية اللازمين للقيام بذلك .

ومن هنا فان طلب المساعدة الذي تقدمنا به في هذا التقرير طلب حقيقي وصادر من القلب وهو نتيجة مباشرة للعبء الاضافي الذي فرضه على مواردنا المحدودة وجود هذا العدد الكبير في وسطنا من اللاجئين ومن ضحايا الظروف السياسية الذين سوا الى بلدنا طلبا للملجأ .

لقد هددت جنوب افريقيا بأن تكرر ما فعلته في ١٤ حزيران/يونيه ونحن ننظر الى هذا التهديد بجدية لان بلدنا سيظل دائما بلدا يتلقى اللاجئين . ولا يمكن ان نغيّر قيمنا ولا ننوي ان نفعل ذلك : وستبقى ابوابنا مفتوحة دائما امام الضحايا الحقيقيين للظروف السياسية ، كما أننا ندعو ونأمل ان يسود العقل والمواب في جنوب

افريقيا حتى يمكن لمجتمع جديد ، ديمقراطي وحر ان يرى النور في تلك الارض المعذبة .

اسمحوا لي ان اختتم بياني بالاعراب عن امتناننا العميق للامين العام على تقريره ، وعلى تقديره القوي للمشكلات والمآزق التي تعاني منها احدى دول خط المواجهة . وسيظل بلدي مدينا له الى الابد لانه ارسل الى بوتسوانا ، من غير ابطاء بعثة تتكون من فريق من موظفي الأمم المتحدة المتفانين والاكفاء .

اسمحوا لي أيضا ان أتقدم مسبقا ، بالشكر الى مجلس الأمن ، فليس هناك ما يدعو الى الشك في ان مشروع القرار هذا سيعتمد بالإجماع . اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر الى مجلس الأمن على التأييد القيم الذي سيقدمه لنا ، وعلى التأييد الذي قدمه لنا في الماضي في وقت محنتنا وألمنا ، اننا نتقدم اليكم جميعا بالشكر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بوتسوانا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ والى بلدي .

السيد رابيتافيكسا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا

أن اضطلع بواجب سار ، هو أن أطلب منكم سيدى الرئيس ، ان تنقلوا الى سير جوفرى هاو وزير الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تهانينا ، وشكرنا العميق للطريقة المتميزة التي أدار بها اعمالنا في الجلسة السابقة التي عقدها المجلس للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة . اود أيضا ان انتهز هذه الفرصة أيضا لاذكر لكم سيدى ، مسدى شعورنا بالفخر عندما تدور مداولاتنا مرة أخرى تحت قيادتكم .

باعتبارى رئيسا للمجموعة الافريقية ، أود أن أعرب للامين العام عن شعورنا بالارتياح بصفة خاصة للعناية التي اولاهها عندما ارسل بعثة لتقصي الحقائق الى بوتسوانا وذلك وفقا لقرار المجلس ٥٦٨ (١٩٨٥) المتخذ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .

ونود أيضا ان نقدم الشكر لحكومة بوتسوانا على المساعدة التي قدمتها للبعثة الامر الذي سهل بشكل كبير من عمل البعثة .

لا ننوي ان نذكر بجميع الحقائق التي أدت الى ارسال هذه البعثة الى بوتسوانا ، فهي معروفة جيدا وقد ادانها المجلس بحق . ومع ذلك ، فعندما نحلل التقرير المعروض امامنا ، نجد أن اهتمامنا يتجه الى نقطتين خاصتين ، وهما العبء الاقتصادي الذي تفرضه المساعدة التي تقدمها حكومة بوتسوانا الى اللاجئين والخطر الذي يصيب أمن هذا البلد بسبب وجود هؤلاء اللاجئين على أراضيها . ينبغي التركيز على هاتين النقطتين حتى يمكننا ان نتفهم بشكل أفضل مشاغل بوتسوانا في ضوء التطورات الراهنة في الحالة داخل جنوب افريقيا .

والواقع انه على الرغم من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بوتسوانا ، وبصفة خاصة المشاكل التي خلقها الجفاف ، وبسبب حالتها الجغرافية ، وبسبب تقاليدھا الافريقية والتزاماتها الاقليمية التي بينها مثلها ، فقد وجدت نفسها مضطرة لان تصبح ملجأ لضحايا الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . لقد أكدت حكومة بوتسوانا اخلاصھا لتلك السياسة على الرغم من المصاعب التي تواجهها للوفاء باحتياجات هؤلاء اللاجئين وعلى الرغم من التهديدات والضغوط التي يمارسها النظام العنصرى في بريتوريا ليشنيتها عن الاستمرار في القيام بهذا العمل .

اننا جميعا ندرك ان الممارسة الحالية التي تضطلع بها سلطات جنوب افريقيا ، في مهاجمة البلدان الافريقية المستقلة المجاورة ، هي محاولة لتغطية مشاكلها الداخلية . لقد أدان المجلس بالفعل في ٢٠ ايلول/سبتمبر الماضي النظام العنصرى في جنوب افريقيا بسبب هجماته المسلحة المتعمدة التي لا مبرر لها ضد جمهورية انغولا الشعبية . ما الذى يؤكد لنا ان الاعمال العدوانية نفسها لن ترتكب غدا ضد دولة أخرى من دول خط المواجهة ؟ إن التهديدات اليوم ، مستمرة وحقيقية ، خاصة اذا أخذنا في الاعتبار الوحشية التي تستخدمها قوات بريتوريا لحفظ الامن يوميا ضد المتظاهرين ضد

الفصل العنصرى ، والفى قد تؤدى الى تدفق جديد للاجئين الى البلدان المجاورة لجنوب افريقيا.

لقد نظرنا ، فى هذا السياق الى التقرير الذى قدمته البعثة التى ارسلت الى بوتسوانا ، كذلك فان المعلومات الواردة من حكومة بوتسوانا توضح وتبين اصرار هذا البلد على الاضطلاع بالتزاماتها القانونية والانسانية ، وعلى الوفاء بواجبها الاخلاقى تجاه الذين قرروا ألا يعانون اكثر من ذلك ، من وحشية الفصل العنصرى .

وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على ما يلي :

أولا ، التزامات حكومة بوتسوانا بالاستمرار ، بصفتها دولة موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم جوانب محددة من مشكلة اللاجئين في إفريقيا ، في اضطلاعها بواجباتها كدولة لجوء ؛

ثانيا ، التعاون بين مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وحكومة بوتسوانا بغية توطيد وضع اللاجئين وتحسين حالتهم ؛

ثالثا ، قلق بوتسوانا على أمن اللاجئين من جنوب إفريقيا الذين يشكلون هدفا معرضا لخطر أعمال انتقامية يحتمل أن تقوم بها قوات الشرطة العنصرية في بريتوريا ؛

رابعا ، زيادة امكانية توطين اللاجئين في منطقة دو كوى وفي مدن كبيرة أخرى في البلد ، بما في ذلك العاصمة .

إننا نشعر بالامتنان تجاه حكومة بوتسوانا على الجهود الجبارة التي تبذلها لضمان سلامة ورفاه اللاجئين المقيمين في بلادها رغم الظروف الاقتصادية والسياسية غير المشجعة ، أن لم تكن المعادية . ومن واجبنا أن نقر المساعدة التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي لبوتسوانا لمساعدتها في تعزيز قدرتها على استقبال وإيواء اللاجئين من جنوب إفريقيا . وإننا نوصي بأن يتبنى المجلس التوصيات والنتائج الواردة في تقرير البعثة . أن الأضرار والخسائر في الأرواح البشرية الناجمة عن الاعتداء غير المستفز الذي شنته جنوب إفريقيا على غابورون تم تقييمها . وعلينا أن نعمل على أن يدفع نظام بريتوريا التعويض عن تلك الأضرار وغيرها مما وقع من أذى نتيجة لعملها العدواني المرتكب يوم ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ . يضاف إلى ذلك أن الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة يجب أن تشارك ، كل في نطاق اختصاصه ، في مساعدة حكومة بوتسوانا .

وبهذه الروح قدمت وفود بوتسوانا ، وبوركينا فاسو ، وبيرو ، وترينيداد وتوباغو ، ومدغشقر ، ومصر ، والهند ، مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17503 .

أن حل مشاكل الجنوب الإفريقي لن يتأتى بدون إزالة سياسة الفصل العنصري من

جنوب افريقيا . وان اللاجئين من جنوب افريقيا سيستمرون في الانتشار في بلدان تلك المنطقة من افريقيا ما دامت أعمال القسوة والعنف نمط الحياة اليومي لشعب جنوب افريقيا الذى يعاني الامرين . اننا نؤمن بأن المجلس يجب ان يتصرف على الفور استجابة للحالة التي عاشتها بوتسوانا ، على النحو المشدد عليه في نتائج تقرير البعثة :

"ان ما يهم هو حق بلدان الملجأ في أن تؤمن من الهجوم أو القسر من جانب البلدان التي تفرز اللاجئين : وهذا هو المبدأ الاساسي في النظام المعترف به دوليا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتناول مسألة اللاجئين . " (S/17453 ، الفقرة ٨٦)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مدغشقر على

التهانى التي طلب اليّ ان أنقلها الى السير جوفرى هاو .
أفهم ان المجلس مستعد للشروع بعملية التصويت على مشروع القرار الذى قدمته بوتسوانا ، وبوركينا فاسو ، وبيرو ، وترينيداد وتوباغو ، ومدغشقر ، ومصر ، والهند ، والوارد في الوثيقة S/17503 . اذا لم أسمع أي اعتراض ساطرح مشروع القرار على التصويت الآن . ولعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

اجري التصويت برفع الايدي

المؤيدون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، بوركينا فاسو ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الدانمرك ، الصين ، فرنسا ، مدغشقر ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الهند ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أسفر التصويت عن ١٥ صوتاً

مؤيداً . وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع بوصفه القرار ٥٧٢ (١٩٨٥) .
لم يعد هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة . بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم
المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥